

Distr.: General
27 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخططة الاستراتيجية والميزانية البرنامجية
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

ارتفعت النفقات الشاملة لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد قليلاً لتصل إلى ٣٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وبلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٣٠,٧ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣ في المائة تقريباً عن السنة الماضية. وكانت المساهمات من البلدان النامية تمثل ٣١ في المائة من مجموع المساهمة في الصناديق الاستثمارية، وهي نفس النسبة التي كانت عليها تقريباً في ٢٠٠٩. وبلغت نفقات المشاريع الإقليمية ٤٦,٥ في المائة من مجموع الإنفاق، في حين بلغت نفقات المشاريع القطرية ٣٩ في المائة من مجموع الإنفاق. وانخفض مجموع التنفيذ لدعم أقل البلدان نمواً إلى ٣٤ في المائة مقابل ٤١ في المائة في السنة الماضية. وظل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) هو أكبر برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، وجاء بعد نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس). ويستأثر هذان البرنامجان بنسبة ٤٧ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد على مشاريع التعاون التقني. واستمرت إجراءات دعم تنفيذ اتفاق أكرا وقرارات مجلس التجارة والتنمية بغرض تعزيز تأثير الأنشطة التشغيلية للأونكتاد. واستمر تزايد أنشطة دعم الاتساق على صعيد المنظومة. وفي عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد حوالي ٠,٩ مليون دولار من آليات تمويلية (الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق "أمم متحدة واحدة") على الصعيد القطري. وواصل الأونكتاد تنسيقه لأعمال المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة. وتعمل المجموعة الآن في ٢٨ بلداً، بما في ذلك بلدان المشاريع التجريبية في إطار "أمم متحدة واحدة" والبلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" في صياغتها للأطر الجديدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية بتنفيذ البرامج المشتركة.

مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير ليسهل على مجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي للسياسات العامة ويتناول فيه أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠١٠.
- ٢- وسيقدم التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، وذلك وفقاً لأحكام منها الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرام ومقررات مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥ (د-٥٥) المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٤٩٨ (د-٥٦) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٥٠٤ (د-٥٧) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتوصي الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرام ومقررات المجلس المذكورة أعلاه جميعاً بضرورة وجود تفاعل أكثر تنظيمياً بين الأمانة والمستفيدين والمانحين المحتملين في إطار الفرقة العاملة، التي تمثل الآلية الرئيسية للتشاور بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. وتؤدي الفرقة العاملة هذه المهمة أيضاً وفقاً لاختصاصاتها الجديدة التي جاء فيها أنها "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغرض تحسين فعاليتها، في جملة أمور، وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".
- ٣- واستمر نطاق أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتركيزها خلال عام ٢٠١٠ يتأثران بنهج المسار المزدوج المطبق منذ عام ٢٠٠٥ استجابة لعملية إصلاح الأمم المتحدة على صعيد المنظومة. ومن ناحية، استمر تقديم خدمات المساعدة التقنية بالطريقة التقليدية؛ ومن ناحية أخرى يقدم الأونكتاد الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح الأمم المتحدة ونهج "أمم متحدة واحدة". ورغم مركز الأونكتاد باعتباره وكالة غير مقيمة، فإن جهود المشاركة في هذه العملية كانت ناجحة بفضل دور الأونكتاد في الدعوة على صعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ضرورة إدراج الوكالات غير المقيمة إدراجاً فعالاً في خطط الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري. وهذا التقرير يتضمن أيضاً معلومات عن أنشطة التنفيذ الموحد التي جرت في عام ٢٠١٠. وطوال عام ٢٠١٠ واصل الأونكتاد قيادته لمجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، وبذل جهوداً هائلة لكفالة إيلاء أهمية كافية لقضايا التجارة والقدرة الإنتاجية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري. ووجهت جهود خاصة إلى كفالة تماسك البرامج المشتركة بشأن التعاون التقني المتصل بالتجارة الذي تنفذه المجموعة على الصعيد القطري، بغرض تعظيم فعالية الخبرة الفنية للأمم المتحدة في هذا المجال والاستفادة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي أنشئت في عدد من البلدان التي تنشط فيها المجموعة.

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني للأونكتاد

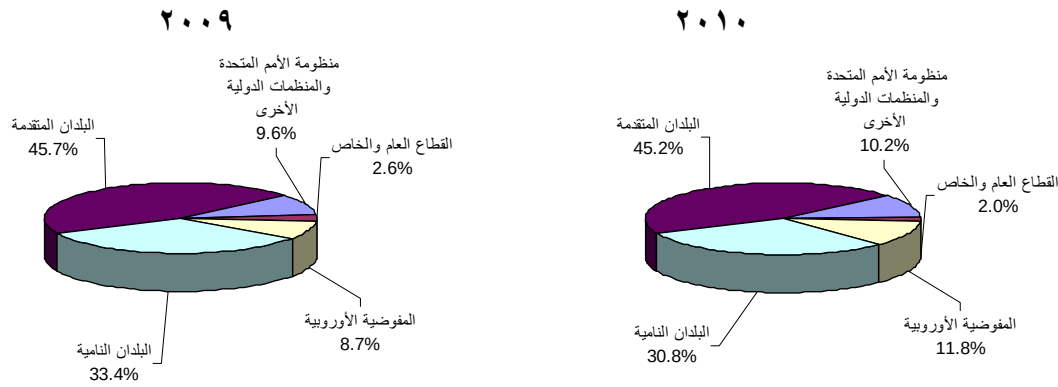
٤- كما حدث في الماضي، استمر تمويل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد من ثلاثة مصادر رئيسية: الصناديق الاستثمارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وللسنة الثالثة على التوالي استطاع الأونكتاد الحصول على أموال من الصناديق التجريبية لمبادرة "أمم متحدة واحدة" ومن مبادرات "التنفيذ الموحد".

ألف - مساهمات الصناديق الاستثمارية

الرسم البياني ١

منشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠٠٩-٢٠١٠

(النسبة المئوية من مجموع التبرعات)



٥- تقدم مساهمات الصناديق الاستثمارية على أساس طوعي من آحاد الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع المشاريع التجارية والمؤسسات (انظر الرسم البياني ١). ويساهم أكثر من ١٠٠ من المانحين الثنائيين وعدد من المانحين المتعددي الأطراف والمنظمات الأخرى في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد. وفي عام ٢٠١٠ بلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٣٠,٧ مليون دولار، وهو ما يظهر زيادة القيمة الاسمية بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وقد حدثت هذه الزيادة رغم الأزمة المالية التي أثرت على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية في معظم الجهات المانحة في عام ٢٠١٠ ومع مراعاة الانخفاض المستمر لدولار الولايات المتحدة مقابل اليورو (انخفاض متوسط بقيمة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠).

٦- وفي عام ٢٠١٠ كانت المساهمات من البلدان المتقدمة، التي بلغت ١٣,٩ مليون دولار، تزيد قليلاً مقارنة بعام ٢٠٠٩. والبلدان المتقدمة مصدر هام لتمويل الصناديق

الاستثمارية للأونكتاد حيث كانت تمثل ٤٥,٢ في المائة من هذه المساهمات في عام ٢٠١٠. وكانت البلدان المتقدمة الخمسة عشر التي ساهمت بمعظم أموال الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع ٢٠٠٧-٢٠١٠ حسب حجم المساهمات المتجمعة هي: الترويج والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد وإسبانيا وفنلندا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وآيرلندا ولكسمبرغ وكندا والنمسا وإيطاليا. وتوجه مساهمات المتبرعين أساساً إلى المشاريع الإقليمية دعماً لإدارة الدين وبناء القدرات في موضوع اتفاقات الاستثمار الدولية وسلسلة الاستثمارات العالمية وسياسات المنافسة ومفاوضات منظمة التجارة العالمية وصياغة السياسة التجارية والصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً ومشاريع أسيكودا الإقليمية والوطنية والمعهد الافتراضي وبرنامج التدريب من أجل التجارة وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٧- وانخفضت مساهمات البلدان النامية للصناديق الاستثمارية للأونكتاد قليلاً من حوالي ١٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وتمثل هذه المساهمة ٣٠,٨ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية. وتخصص كل مساهمات البلدان النامية تقريباً للأنشطة الجارية في بلدانها، وتمول من قروض أو منح من المؤسسات المالية الدولية، وذلك أساساً لدعم تنفيذ برامج أسيكودا ودمفاس. ومن المهم عند النظر في هذا الرقم ألا يغيب عن البال أن متوسط مبلغ مشاريع أسيكودا ودمفاس يزيد عن متوسط مبلغ المشاريع الأخرى التي ينفذها الأونكتاد وأن هذين البرنامجين يستأثران معاً بأكثر من ٤٥ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني كل سنة.

٨- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ظلت المفوضية الأوروبية أكبر مساهم وحيد في الأنشطة التشغيلية للأونكتاد. وبعد الانخفاض الحاد الذي حدث في عام ٢٠٠٩ زادت مساهمات المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣,٦ مليون دولار، أو ما يمثل ١٢ في المائة تقريباً من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية. وكانت المساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٠ لدعم مشروع التدريب من أجل التجارة في أنغولا ولمشروعين إقليميين بموجب برنامج أسيكودا في أفريقيا الوسطى وفي الكاريبي، ومشروع أسيكودا في فلسطين ومشروع متعدد الوكالات بشأن السلع الأساسية الزراعية لدعم مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

باء - النفقات

٩- ارتفعت النفقات الشاملة من جميع مصادر التمويل الأربعة زيادة طفيفة من ٣٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠. واستمرت مساهمات الصناديق الاستثمارية المصدر الأكبر لتمويل التعاون التقني للأونكتاد حيث مثلت نسبة ٩١,٢ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٠ على الأنشطة التشغيلية للأونكتاد (انظر الجدول ١ والرسم البياني ٢).

جيم - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٠- تتوفر موارد الميزانية البرنامجية لأنشطة التعاون التقني بموجب برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وبموجب حساب التنمية - البابان ٢٢ و ٣٤ على التوالي في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

١١- وقد أصبح حساب التنمية، منذ أن أنشأته الجمعية العامة منذ ١١ سنة، برنامجاً متزايد الأهمية لتمويل مشاريع تنمية القدرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتقوم ١٠ كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع. وتشمل هذه الكيانات إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية واللجان الإقليمية الخمسة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويوفر حساب التنمية لبرامج الأمانة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ما تحتاجه من موارد إضافية للمبادرات في وقت شهد انخفاضاً كبيراً في الموارد التقليدية الخارجة عن الميزانية.

١٢- وتنفذ المشاريع في "شرائح" تستمر كل شريحة حوالي ثلاث إلى أربع سنوات. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ مشاريع الشريحة السابعة. وقُدمت اقتراحات بشأن مشاريع الشريحة الثامنة. وقد أخذ مظروف التمويل لحساب التنمية يزداد تدريجياً، حيث كان مبلغ ٢٣,٦ مليون دولار المخصص للشريحة الثامنة يبلغ قرابة ضعف المستوى الأصلي للتمويل عند إنشاء الحساب. وبالإضافة إلى ذلك يجري بصورة منتظمة إعادة توزيع الأرصدة المتبقية من الشرائح السابقة كتوزيعات إضافية. وقد حدث ذلك مؤخراً عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخصص ١٢,٥ مليون دولار للحساب في سياق ميزانية ٢٠١٠-٢٠١١. وقد نجح الأونكتاد في محاولة الحصول على حوالي ١٨ في المائة من مجموع الموارد المخصصة تحت كل شريحة.

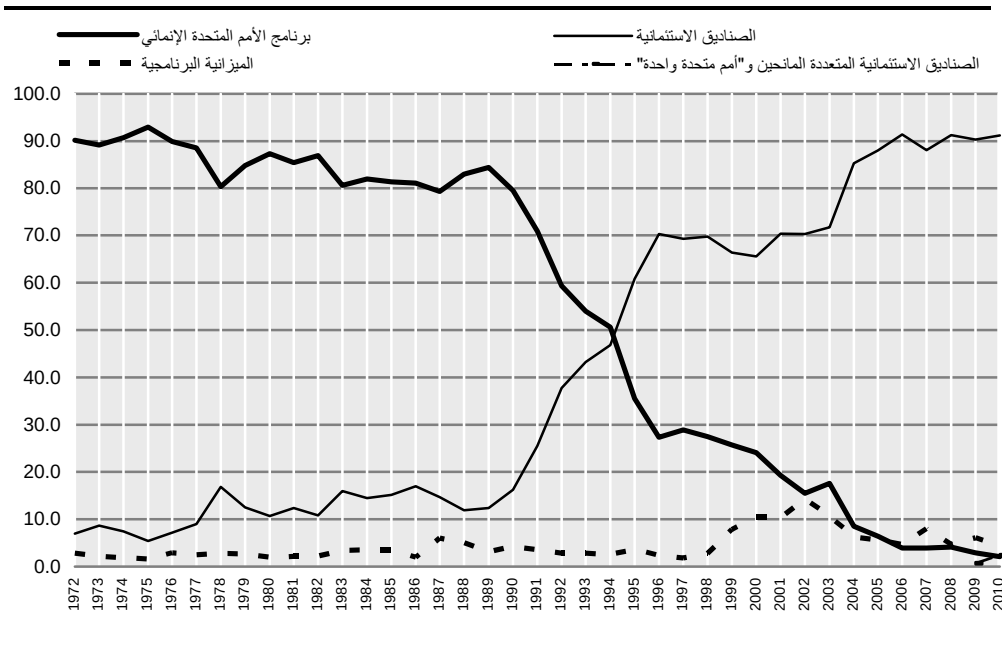
الجدول ١

مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال، ٢٠٠٧-٢٠١٠

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

٢٠١٠					
التغير مقارنة	النسبة المئوية	المبلغ	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
بالسنة الماضية	من المجموع				
(نسبة مئوية)					
٢,٧	٩١,٢	٣٥,٨	٣٥,٠	٣٤,٩	٢٧,٨
٢٦,٩-	٢,١	٠,٨	١,١	١,٦	١,٢
٢٣٦,٥	٢,٤	٠,٩	٠,٣	-	-
٢٨,٥-	٤,٣	١,٧	٢,٤	١,٨	٢,٥
	١٠٠	٣٩,٢	٣٨,٨	٣٨,٣	٣١,٥
		المجموع			

الرسم البياني ٢
الاتجاهات في تعبئة التمويل بالتعاون التقني للأونكتاد، حسب مصدر التمويل،
١٩٧٢-٢٠١٠
(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



١٣- وتنظم قرارات الجمعية العامة إطار إدارة حساب التنمية، وتواصل استعراض تنفيذ المشاريع وتطلب من الأمين العام تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة.

١٤- وعمليات الموافقة على المشاريع عملية مبتكرة بالنسبة للميزانية العادية للمنظمة. إذ إن الاقتراحات تتنافس فيما بينها لتحقيق الامتثال للمعايير التي تضعها الجمعية العامة ولتحقيق الكفاءة في الوصول إلى الإنجازات المقترحة. ويؤدي فريق توجيهي تابع للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية دوراً جماعياً في عملية الاختيار وفي رصد الأداء. وفي عام ٢٠١٠ بلغ مجموعة نفقات الأونكتاد على التعاون التقني من الميزانية البرنامجية العادية ١,٧ مليون دولار، أو ما يمثل ٤,٣ في المائة من النفقات الشاملة. ويوضح الرقم الخاص لعام ٢٠١٠ انخفاضاً بنسبة ٢٨,٥ في المائة عن السنة الماضية. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى أن المشاريع الخمسة للأونكتاد في ظل الشريحة السادسة قد دخلت مرحلة الاستكمال ومن المتوقع مبدئياً أن تصل إلى نهايتها بحلول ٢٠١١، في حين أن المشاريع الجارية بموجب الشريحة السابعة لم تبدأ إلا منذ فترة قصيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

١٥- وكانت مشاريع الأونكتاد الخمسة التي تمت الموافقة عليها في إطار الشريحة السابعة لحساب التنمية (فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١). بميزانية يبلغ مجموعها حوالي ٣ مليون دولار

قد بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ أو أوائل شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لمدة تنفيذ تبلغ ٣ سنوات. وهذه المشاريع تنصب على مجالات سياسات المنافسة والتجارة في الخدمات وتعميم المنظور الجنساني في السياسة التجارية وإدارة المديونية وإدراج التجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويقوم الأونكتاد بتنفيذ هذا المشروع الأخير بالتعاون مع الوكالات الأعضاء الأخرى في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية.

الجدول ٢

المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠٠٧-٢٠١٠^(أ)

(بآلاف الدولارات)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
١٣ ٨٨٣	١٣ ٦٥٨	١٥ ٦٥٩	٢١ ٢٧٣
٩ ٤٥٣	٩ ٩٦٧	٨ ٥٨٠	٧ ٦٥٦
٣ ٦٢٨	٢ ٥٩٦	٥ ١٧٩	٥ ٣٣٠
٣ ١٥٠	٢ ٨٥٦	٣ ٦٤٤	١ ٩١٣
٦٢٤	٧٨١	٧٨١	٦٧٨
٣٠ ٧٣٩	٢٩ ٨٥٨	٣٣ ٨٤٤	٣٦ ٨٥١

مساهمات البلدان المتقدمة^(ب)

البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية^(ج)

المفوضية الأوروبية

منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى^(د)

القطاعان الخاص والعام

المجموع

(أ) لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم النفقات عن طريق البرنامج الإنمائي.

(ب) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الخبراء المعاونين.

(ج) يتم الاحتفاظ بجزء كبير للأنشطة الجارية في بلدانها الممولة من عوائد القروض أو منح المؤسسات الدولية.

(د) لمزيد من التفاصيل انظر الجدول ٩ في المرفق الإحصائي (TD/B/WP/232/Add.2).

١٦- وأثناء عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد تمويلاً من اعتمادات إضافية بموجب الشريحة السابعة. وبموجب الاعتماد الإضافي الذي بلغ ١٢,٥ مليون دولار، تمكن الأونكتاد من الحصول على ما مجموعه ٢,١ مليون دولار لخمس مشاريع في مجالات (أ) مفاوضات تسهيل التجارة؛ و(ب) دعم التحليل المتجه نحو السياسة في جامعات البلدان النامية؛ و(ج) استراتيجيات التجارة الإحيائية؛ و(د) تعزيز فرص أقل البلدان نمواً في الوصول إلى الأسواق؛ و(هـ) إدراج التجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبموجب اعتماد إضافي قدره ٤ مليون دولار استطاع الأونكتاد الحصول على ما مجموعه ٠,٧ مليون دولار لمشروعين بشأن (أ) صياغة نظام رصد عالمي في سياسات الاستثمار الوطنية و(ب) تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض قدراتها الإنتاجية. ومن المقرر أن تبدأ المشاريع السبعة المذكورة أعلاه جميعاً في عام ٢٠١١.

١٧- ووافقت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية على ثمانية مشاريع مقترحة لينفذها الأونكتاد في إطار الشريحة الثامنة لحساب التنمية (فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣) وذلك

لتقديمها إلى الجمعية العامة. ويبلغ مجموع ميزانية هذه المشاريع ٥ مليون دولار. وسوف يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في ٢٠١٢.

١٨- وبالإضافة إلى حساب التنمية، يشمل البرنامج العادي للتعاون التقني موارد الباب ٢٢ المقدمة للخدمات الاستشارية والتدريب. وقد انخفضت النفقات تحت هذا الباب من أبواب الميزانية بحوالي ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك أساساً إلى تقليل نفقات الخدمات الاستشارية. وقد استخدم عنصر التدريب في هذه الموارد أساساً لتمويل أنشطة تدريبية أجريت بشأن القضايا الدولية الاقتصادية الرئيسية دعماً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر. وفي هذا السياق، نُظمت في عام ٢٠١٠ دورتان تدريبيتان إقليميتان: إحداهما في باكو (أذربيجان) للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (١٩ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس) والأخرى في بيروت (لبنان) لغرب آسيا (١٨ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر). وبالإضافة إلى ذلك نُظمت ست دورات قصيرة بشأن القضايا الاقتصادية الدولية الإدارية لصالح موظفي البعثات الدائمة في جنيف.

دال - المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩- كانت نفقات المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٠ تمثل ٢,١ في المائة من مجموع المشاريع المنفذة وبلغت قرابة ٠,٨ مليون دولار، بانخفاض قدره ٢٧ في المائة عن السنة السابقة. وكانت هذه النفقات في معظمها لدعم تنفيذ مشروع قطري في أفغانستان في إطار أسيكودا ولدعم مشروع قطري في إطار دمفاس في بنغلاديش.

الجدول ٣

نفقات المشاريع حسب المجموعات، ٢٠١٠

(بآلاف الدولارات)

المجموع	النسبة المئوية	الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين			
		الصناديق الاستثنائية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	و"أمم متحدة"	الميزانية البرنامجية وحساب التنمية
المبلغ	النسبة المئوية	الصناديق الاستثنائية	المتحدة الإنمائي	واحدة	وحساب التنمية
٢ ٥٢٠	-	-	-	-	٢ ٧٣٧
٢ ٤٦	٤٥	-	-	-	٣٨٧
١ ١٤٠	-	-	-	-	١ ١٤٠
١ ٢٠٥	-	-	-	-	١ ٢٣١
٩٨٣	-	-	-	-	٩٨٣

المجموعة	الصناديق الاستثمارية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	و"أمم متحدة"	المتعددة المانحين	الاستثمارية	المجموع	النسبة المئوية
المجموعة ٦	٣٥٩	-	-	١١٠	٤٧٠	١,٢	
الانجهاات والقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر							
المجموعة ٧	٢٠٩١	-	-	-	٢٠٩١	٥,٣	
سياسات الاستثمار							
المجموعة ٨	٧٦٣	٢٣	-	-	٧٨٥	٢,٠	
تيسير الاستثمار							
المجموعة ٩	١١٧٩	-	٣٩٣	٢٤٤	١٨١٦	٤,٦	
تطوير مشاريع الأعمال							
المجموعة ١٠	٧٠٠	-	-	٥٣	٧٥٣	١,٩	
العملية واستراتيجيات التنمية							
المجموعة ١١	٤٦٦٤	٧٤	-	-	٤٧٣٨	١٢,١	
تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة الديون							
المجموعة ١٢	١٤٧٥٤	٣٠٣	-	-	١٥٠٥٨	٣٨,٤	
النقل وتيسير التجارة							
المجموعة ١٣	٢٦٤	٥٧	-	-	٣٢١	٠,٨	
سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها لخدمة التنمية							
المجموعة ١٤	٢٤١٥	-	-	-	٢٤١٥	٦,٢	
أنشطة التدريب وبناء القدرات المقدمة من عدة شعب							
المجموعة ١٥	٢٢٥	٢-	-	١٣٤	٣٥٦	٠,٩	
العلم والتكنولوجيا والابتكار							
المجموعة ١٦	٨٦٢	-	-	٣٠	٨٩٢	٢,٣	
القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للصغيرة							
المجموعة ١٧	٣٦٤	٣١٤	-	-	٦٧٨	١,٧	
تعزيز الدعم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق إطار العمل المتكامل							
المجموعة ١٨	١٠٣٦	-	٥٣٧	٧٧٦	٢٣٤٨	٦,٠	
التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم							
المجموع الكلي	٣٥٧٦٨	٨١٣	٩٣٠	١٦٨٧	٣٩١٩٨	١٠٠,٠	

٢٠- ونتيجة لتوقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ٢٠٠٩، قامت الوكالتان بتعزيز التعاون بينهما. وأدت خريطة طريق للعمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ على أساس مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٩. وتجمع خريطة الطريق الأنشطة المنسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي التي سيضطلع بها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات المواضيعية المذكورة في مذكرة التفاهم. و"الخريطة" هي وثيقة عمل سيتم تعديلها كلما ظهرت مبادرات

جديدة. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في دور عمليات تطوير القدرات الإنتاجية: إذ يتعاون البرنامج الإنمائي والأونكتاد مع وكالات المجموعة لزيادة الوعي بهذه القضية.

٢١- وهناك جانب آخر للعمل المشترك بين البرنامج الإنمائي والأونكتاد وهو يتعلق بالتنسيق في الموضوعات المتصلة بأقل البلدان نمواً، مع الإشارة خاصة إلى الإطار المتكامل المعزز: وسيتم التشديد على أوجه التكامل بين العمل التحليلي للأونكتاد والبرنامج الإنمائي بشأن القضايا والسياسات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وتشمل المجالات الأخرى التي يُنتظر القيام فيها بأعمال مشتركة: (أ) قضايا التجارة والمساعدة المتصلة بالتجارة؛ (ب) نوع الجنس والتجارة؛ (ج) سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص؛ (د) السلع الأساسية؛ (هـ) التجارة والبيئة والتنوع البيولوجي؛ (و) تمويل التنمية. وسيتم أيضاً تعزيز التعاون في القضايا المتصلة بمختلف القطاعات مثل التعاون بين بلدان الجنوب ونشر خبرات الأونكتاد والتقارير الرئيسية والمنشورات. ويتمثل الهدف الرئيسي بشأن هذه القضية الأخيرة في تحسين انتشار رسائل السياسة الرئيسية للأونكتاد عن طريق زيادة الاتصالات بالمكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢- وتؤدي مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية دوراً متزايداً في علاقات العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، حيث توفر فرصاً كثيرة لتأزر الجهود والاستفادة من وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الميداني.

هاء - الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق "أمم متحدة واحدة"

٢٣- هناك آليات تمويل جديدة (يرد وصفها في الفقرات ٤٤-٥٢ من تقرير العام الماضي (TD/B/WP/222))، وهي مصممة خصيصاً للعمليات المشتركة بين الوكالات وتوجد على الصعيد القطري لتمويل البرامج المشتركة. وفي عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد أموالاً على النحو التالي: يقوم الأونكتاد في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، بتنفيذ برنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، بهدف مساعدة بوتان في صياغة إطار سياساتي لتنمية القطاع الخاص. ويجري تنفيذ هذا المشروع المشترك بناءً على نهج الأداء الموحد، ويدعمه صندوق استئماني متعدد المانحين بعنوان "الصندوق القطري للأمم المتحدة وبوتان". وفي عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد من الصندوق اعتماداً بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار للأنشطة الجارية في مجال سياسة المنافسة وترويج الاستثمار.

٢٤- وفي مشروع الرأس الأخضر في إطار "أمم متحدة واحدة" يقوم الأونكتاد بقيادة مشروع مشترك بعنوان "إدماج الرأس الأخضر في الاقتصاد العالمي". وتجري العمليات في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. ويدعم الأنشطة صندوق استئماني متعدد المانحين بعنوان "الصندوق

الانتقالي للرأس الأخضر". وفي ٢٠١٠، تلقى الأونكتاد من الصندوق اعتماداً بمبلغ ١٣٠.٠٠٠ دولار للأنشطة في مجالات ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (للاشتراك مع مركز التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة) وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مع مركز التجارة العالمية) وترويج الاستثمار (مع اليونيدو).

٢٥- وفي مشروع موزامبيق التجريبي في إطار نهج "أمم متحدة واحدة" يشارك الأونكتاد في مشروع مشترك بعنوان "بناء القدرات لصياغة تجارة سياسة تجارية فعالة وإدارتها". ويجري المشروع المشترك في إطار مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. وفي عام ٢٠١٠، تلقى الأونكتاد اعتماداً بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ دولار من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين المعنون "صندوق موزامبيق في إطار صناديق مبادرة أمم متحدة واحدة". وتتألف أنشطة الأونكتاد، التي جرت بتنسيق مع الإطار المتكامل المعزز، لتعزيز إدارة سياسات التجارة وتنسيق سياسات التجارة.

٢٦- وفي بنما، يشارك الأونكتاد في مشروع مشترك بعنوان "تحسين توزيع الدخل من خلال دعم إجراءات زيادة نتائج العمل"، المنفذ وفقاً لنهج التنفيذ الموحد. والمشروع المشترك، الذي يجري داخل المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة، ويدعمه صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين. وفي عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد اعتماداً بمبلغ ٢٩١.٥٠٠,٠٠ دولار من هذا الصندوق لأغراض الأنشطة الجارية في مجال تطوير المشاريع التجارية.

٢٧- وفي المشروع التجريبي لرواندا في إطار "أمم متحدة واحدة" يشارك الأونكتاد في المشروع المشترك المعنون "القدرات المؤسسية لتحسين البيئة التجارية المعززة" الذي ينفذ من خلال مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات بالتعاون مع اليونيدو. ويدعم البلد صندوق استثماري متعدد المانحين بأموال "صندوق رواندا في إطار مبادرة أمم متحدة واحدة" وفي عام ٢٠١٠، تلقى الأونكتاد ١٢٠.٠٠٠ دولار من هذا الصندوق لأغراض أنشطة في مجال المنافسة ودعم الاستثمار.

٢٨- وفي المشروع التجريبي لفييت نام في إطار "أمم متحدة واحدة" يشارك الأونكتاد في المشروع المشترك المعنون "الإنتاج الأخضر والتجارة لزيادة الدخل وفرص العمل للفقراء في المناطق الريفية" الذي يجري في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة العالمية واليونيدو. ويدعم المشروع صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين. وفي عام ٢٠١٠ تلقى الأونكتاد ٢٩٠.٠٠٠ دولاراً من هذا الصندوق لأغراض الأنشطة الجارية في مجال تنمية مشاريع الأعمال.

واو - تمويل الخبراء المعاونين

٢٩ - بالإضافة إلى ما سبق، تقوم بعض الجهات المانحة بدعم برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يعمل في إطار برنامج الخبراء المعاونين للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، ساهمت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والنرويج في تمويل ست وظائف للخبراء المعاونين. وقامت إسبانيا أيضاً بتمويل وظيفة خبير للعمل في دائرة التعاون التقني في القضايا المتصلة بعملية الإصلاح في إطار "أمم متحدة واحدة".

ثانياً - توزيع موارد التعاون التقني

ألف - هيكل مشاريع التعاون التقني

٣٠ - استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على أساس المشاريع والبرامج الإقليمية والإقليمية والقطرية (انظر الرسمين البيانيين ٣ و ٤).

١ - المشاريع الإقليمية

٣١ - المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية يمكن أن تستفيد جميع البلدان النامية من أنشطتها. وفي عام ٢٠١٠، بلغت النفقات بموجب هذه المشاريع ١٨,٢ مليون دولار، تمثل ٤٦,٥ في المائة من مجموع النفقات. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك ٨١ مشروعاً إقليمياً جارياً (مع استبعاد مشاريع الخبراء المعاونين وحساب التنمية). ولكن تجدر ملاحظة أن نفقات ٢٤ مشروعاً فقط من هذه المشاريع كانت تزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. والصناديق الاستثمارية مصدر رئيسي لتمويل المشاريع الإقليمية وفي عام ٢٠١٠ كانت تمثل ٩٢ في المائة من مجموع النفقات بموجب هذه المشاريع. وكانت نسبة ٨ في المائة الباقية ممولة من الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة.

٢ - المشاريع الإقليمية

٣٢ - في عام ٢٠١٠، بلغت النفقات على المشاريع الإقليمية ٥,٧ مليون دولار، بزيادة تقترب من واحد مليون دولار عن السنة الماضية، وهو ما يمثل ١٤ في المائة من مجموع النفقات. وشملت المشاريع الإقليمية الكبرى قيد التنفيذ في عام ٢٠١٠ مشروعين دون إقليميين في إطار برنامج أسيكودا في أفريقيا ومشروعين إضافيين في إطار أسيكودا ومشروع واحد يتعلق بقانون وسياسة المنافسة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومشروع دعم واحد في إطار برنامج أسيكودا لمنطقة المحيط الهادئ في آسيا.

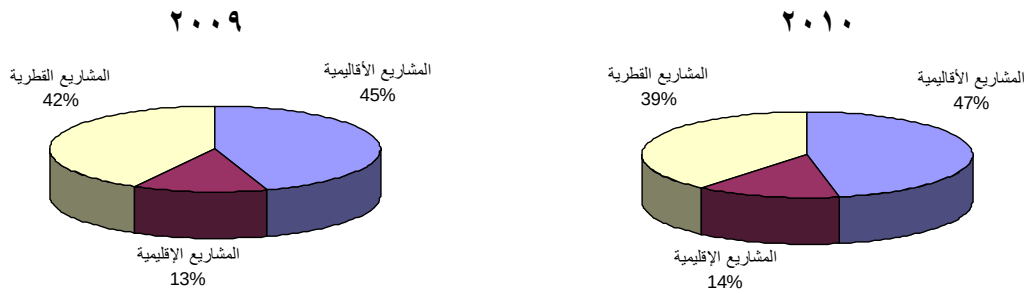
٣- المشاريع القطرية

٣٣- من ناحية الحجم، كانت المشاريع القطرية هي ثاني أكبر شكل من أشكال التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام ٢٠١٠، بلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية ١٥,٣ مليون دولار، بانخفاض قدره مليون دولار مقارنة بالسنة الماضية. وكانت المشاريع القطرية تمثل ٣٩ في المائة من مجموع التنفيذ في عام ٢٠١٠. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد تتاح للأونكتاد بموجب برامج مساعدة ثنائية مع الجهات المانحة وجميع المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي مشاريع قطرية. وعلى هذا الأساس كانت جميع مشاريع الصناديق الاستemannية المتعددة المانحين والمشاريع الممولة بموجب برنامج "أمم متحدة واحدة" مشاريع قطرية. ومعظم النفقات على المشاريع القطرية التي يمثلها الأونكتاد تتصل بتحديث وإصلاح الجمارك (أسيكودا) وإدارة الديون (دمفاس).

الرسم البياني ٣

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٠-٢٠٠٩

(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)



٣٤- وارتفعت النفقات على المشاريع القطرية في عام ٢٠١٠ بمقدار واحد مليون دولار في أفريقيا ولكنها انخفضت في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وظلت ثابتة في أوروبا. وكانت زيادة النفقات في أفريقيا ترجع إلى زيادة النفقات على المشاريع العالمية لبرنامج أسيكودا في الجماهيرية العربية الليبية ولبيريا وزيادة النفقات في إطار "أمم متحدة واحدة"/توحيد الأداء في الرأس الأخضر واستدامة النفقات على مشروع التدريب من أجل التجارة في أنغولا ومشروع أسيكودا في ناميبيا. وانخفضت النفقات القطرية في آسيا والمحيط الهادئ قرابة مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض كبير في مشاريع أسيكودا المستكملة في الأردن وكمبوديا ولبنان ونيبال. وحدث انخفاض أيضاً بقرابة مليون دولار في النفقات القطرية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، مثلما حدث في بورتو ريكو وسانت فنسنت وغرينادين وبليز وهاييتي، وكذلك مشروع ديمقاس في الأرجنتين. وقد استكملت معظم هذه المشاريع تقريباً.

باء - التوزيع المواضيعي والجغرافي

٣٥- تتجمع مشاريع التعاون التقني للأونكتاد في ١٧ مجموعة مواضيعية (انظر الجدولين ٣ و٤). ويندرج نصف أنشطة الأونكتاد في التعاون التقني تحت مجموعتين موضوعيتين هما المجموعة ١٢ والمجموعة ١١. وقد بلغت الأنشطة الجارية في إطار المجموعة ١٢ (النقل وتيسير التجارة) ١٥ مليون دولار، تمثل ٣٨ في المائة من مجموع التنفيذ. والمشاريع في هذه المجموعة تقدم المساعدة التقنية في ميدان لوجستيات التجارة وتطبيق النظام الآلي للبيانات الجمركية (عن طريق برنامج أسيكودا، وهو أكبر برامج الأونكتاد في التعاون التقني ويمثل ٣٥ في المائة من مجموع النفقات). وتم الاضطلاع بثاني أكبر البرامج في المجموعة ١١، ويشمل تقديم المساعدة في ميدان إدارة الديون (من خلال برنامج دمفاس)، الذي يمثل ١٢ في المائة من مجموع التنفيذ. وتمثل كل مجموعة من المجموعات المواضيعية الخمس عشرة الباقية نسبة تتراوح بين ١ و٦ في المائة من مجموع التنفيذ. وتم تجميع الصناديق الاستثمارية للأنشطة المشتركة بين القطاعات ومشاركة الخبراء والمجتمع المدني في أعمال الأونكتاد تحت المجموعة ١٨.

الإطار ١

حلقة الربط بين المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية: حالة أعمال الأونكتاد بشأن سياسة المنافسة، برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL) وبرنامج المنافسة في أفريقيا (AFRICOMP)

تعرف البرامج الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية بأنها برامج مصممة لمساعدة آحاد أو مجموعات البلدان على أساس وطني أو دون إقليمي أو إقليمي أو أقاليمي أو عالمي. وهذا التصنيف يمكن الأونكتاد من تقديم المساعدة بناءً على طلب آحاد أو مجموعات البلدان وإنشاء نقاط تآزر بين مختلف مستويات التدخل.

والأهداف الرئيسية لمشروع برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية وبرنامج المنافسة في أفريقيا هي (أ) تسهيل الوصول إلى أفضل المهارات والتقنيات المتاحة لتناول قضايا المنافسة وتقييم أثر سياسة المنافسة على التنمية؛ (ب) دعم التطوير المؤسسي وتنمية القيادات بطريقة تستجيب للظروف والاحتياجات الفريدة لكل بلد أو منطقة؛ (ج) تعيين أفضل الممارسات والخبرات والتكنولوجيات بصدد تنفيذ قانون وسياسة المنافسة؛ (د) تعيين آليات التعاون المبتكرة للتصدي للممارسات المناهضة للمنافسة عبر الحدود وتسهيل الشراكات الرئيسية على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ (هـ) إنشاء آلية للمعرفة والتعلم على صعيد المنطقة لزيادة الوعي وإشراك أصحاب المصلحة وتوفير المعلومات لصانعي القرارات التبادل والتعاون بين الوكالات المتنافسة.

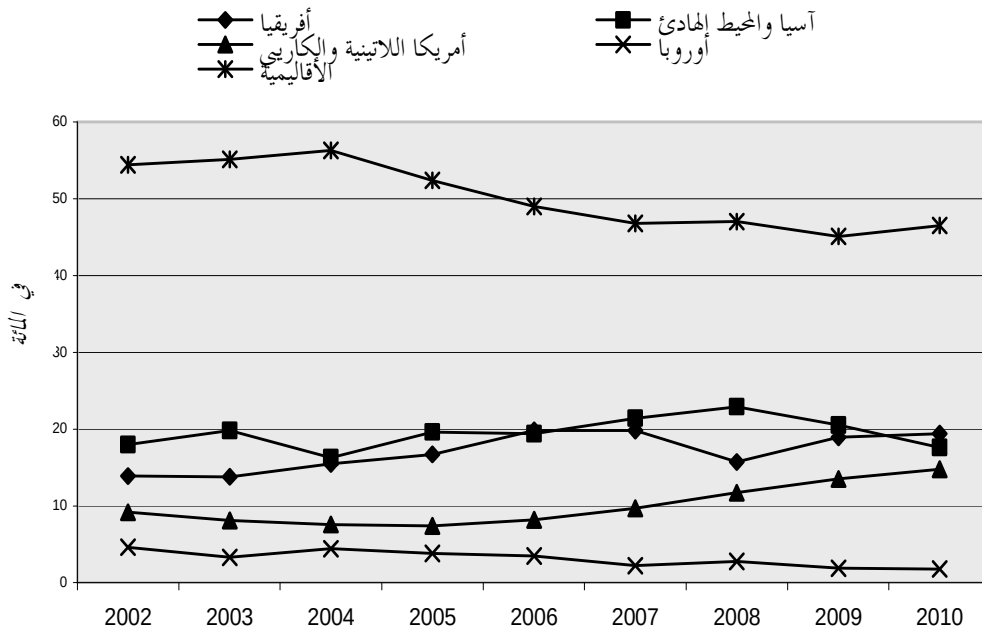
والقيام بدعم كلا المشاريع الوطنية والعمل التقني الإقليمي و/أو الأقاليمي في ظل برنامج واحد يؤدي إلى آثار أكثر تماسكاً واستدامة عبر المناطق والقارات عما يمكن تحقيقه من خلال مشاريع وطنية وحسب. ومن المهم ألا يتم صياغة وتنفيذ المشاريع القطرية بمعزل عن بعضها البعض. ورغم أن هذه المشاريع يمكن أن تكون فعالة بحد ذاتها فإن فعاليتها تزيد لو تم تطويرها بأحدث وأفضل المعلومات من المناطق والعالم.

٣٦- وكانت المشاريع المنفذة في إطار المجموعة ١ تمثل ٧ في المائة من مجموع التنفيذ؛ وهذه المشاريع موجهة لكي تدعم (أ) تعزيز قدرات المفاوضات التجارية وصياغة السياسة التجارية؛ (ب) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتجارة في الخدمات من أجل التنمية؛ (د) الوصول إلى الأسواق ونظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى، بما في ذلك دعم مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية. ويلاحظ أن مشروعاً قطرياً واحداً عن "الاستراتيجيات والتأهب للتجارة والعملة في الهند"، وهو ممول من المملكة المتحدة، كان يمثل قرابة ٥٠ في المائة من النفقات في المجموعة ١. وكانت المشاريع المنفذة في إطار المجموعتين ٧ و ٨ بشأن سياسات الاستثمار وتيسير الاستثمار تمثل ٧ في المائة من مجموع النفقات. والمشاريع المنفذة في إطار المجموعة ١٤ بشأن التدريب وبناء القدرات المشتركين بين الشعب يمثل أيضاً ٧ في المائة من مجموع النفقات. وتتوزع بقية أنشطة التعاون التقني للأونكتاد - التي تمثل ٢٩ في المائة من مجموع النفقات - بين المجموعات الباقية وتمثل كل منها أقل من ٥ في المائة من مجموع التنفيذ.

الرسم البياني ٤

نفقات التعاون التقني، حسب المناطق، ٢٠١٠-٢٠٠٠

(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



٣٧- وزادت المشاريع القطرية في أفريقيا (وتمثل ما مجموعه ٧,٦ مليون دولار)؛ وكان نصيب أفريقيا من مجموع تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ١٩,٣ في المائة، مقابل ١٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وانخفضت النفقات في آسيا والمحيط الهادئ، التي كانت تمثل ٦,٩ مليون دولار، بقرابة ١٥ في المائة؛ وهبط نصيب المنطقة من مجموع تنفيذ أنشطة

التعاون التقني للأونكتاد من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧,٦ في المائة. أما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد ارتفعت النفقات قليلاً مقارنة بعام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٥,٨ مليون دولار؛ وبلغ نصيب المنطقة من مجموع تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ١٤,٩ في المائة مقارنة بنسبة ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بأوروبا كانت هناك خمسة مشاريع وطنية يبلغ مجموع نفقاتها ٦٩٠.٠٠٠ دولار قيد التنفيذ، وهو ما يشبه العام السابق. وتشمل هذه الأرقام بالتحديد مشاريع أسيكودا في جورجيا وجبل طارق.

٣٨- وينبغي أن تُقرأ بيانات التوزيع الجغرافي مقترنة بالمعلومات الواردة في القسم ألف أعلاه، وخاصة التعليقات الواردة بشأن المشاريع الإقليمية والقطرية. ومن المهم أن يلاحظ أن النفقات على المشاريع والإقليمية والقطرية وحدها هي التي تؤخذ في الاعتبار لحساب الأنصبة الإقليمية. ويعني ذلك أن المشاريع المنفذة على المستوى القطري والمستوى الإقليمي وحدها - وهي تمثل حوالي ٥٣ في المائة من مجموع الحصص الإقليمية من التنفيذ - مقارنة بالنفقات الشاملة التي تشمل أيضاً الأنشطة الأفريقية وبالإضافة إلى ذلك يتعين أن ندرك، عند تفسير الأنصبة الإقليمية، أن معظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو عن طريق موارد أتاحتها الجهات المانحة في سياق برامجها للمعونة الثنائية أو من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

٣٩- واستمر الأونكتاد في إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١٠ بلغت أنشطة التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً ١٣,٣ مليون دولار، بانخفاض قدره ٣ مليون دولار عن السنة السابقة. وانخفضت النفقات لكلا المشاريع القطرية والمشاريع الأفريقية. ونتيجة لذلك، كان التنفيذ في عام ٢٠١٠ دعماً لأقل البلدان نمواً يمثل ٣٤ في المائة من مجموع التنفيذ. ويرجع ذلك في جزء منه إلى تذبذب الدولار، وفي عام ٢٠١٠ انخفضت نفقات كثير من عمليات أسيكودا ودمفاس في أقل البلدان نمواً بسبب الانتهاء من مراحل سابقة لهذه المشاريع وإطلاق عمليات جديدة لتكنولوجيات محدثة. وسُجل الانخفاض في ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً في صدد مشاريع ديمقاس القطرية و١٣ مشروعاً في صدد أسيكودا و٦ في صدد عمليات أخرى.

ثالثاً - الهيكل والأداء

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

٤٠- لا تزال أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تدور حول تقديم المشورة على صعيد السياسة العامة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. ووفقاً للفقرة ١٧٨ والفقرة ٢١٧ من اتفاق أكرا والفقرة ١١ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٠٤ (د-٧٥) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لا تزال تجري الجهود لكفالة التماسك بين الركائز الثلاث لأعمال الأونكتاد.

مثال:

يوضح برنامج العمل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية كيف تعمل نقاط التآزر بين الركائز الثلاث لأعمال الأونكتاد من أجل التنمية.

يرصد البرنامج اتجاهات صنع قواعد الاستثمارات الدولية ويعين ويحلل القضايا الناشئة عنها من منظور إنمائي ومنهجي. ويوفر أيضاً معلومات حديثة وشاملة عن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ويجري إعداد سلسلتين من المطبوعات عن القضايا في اتفاقات الاستثمار الدولية وعن سياسات الاستثمارات الدولية من أجل التنمية. وتستكمل هاتين السلسلتين مذكرات القضايا بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، وهي ورقات تحليلية بشأن موضوعات محددة ذات صلة بأعمال تحليل السياسة العامة في هذا المجال. وتساعد هذه النواتج أصحاب المصلحة على تحسين استعمال اتفاقات الاستثمارات الدولية من أجل جذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه.

واستناداً إلى هذا التحليل المتعمق للقضايا المثارة، يوفر الأونكتاد مساعدة تقنية على أساس الطلب لبناء قدرة البلدان النامية المستفيدة لكي تتفاوض على معاهدات استثمار تتسم بالفعالية في تشجيع الاستثمار المسؤول وتنفيذ هذه المعاهدات. وفي عام ٢٠١٠ قدم البرنامج دورات تدريبية إقليمية مكثفة بشأن التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية وعلى إدارة تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر (ومجموعات هجين تجمع بين الاثنين) لصالح أكثر من ٣٠٠ بلد مستفيد. وقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية مخصصة بشأن جميع الموضوعات المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار بما في ذلك ما يتعلق بإدارة حالات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ويسمح هذا العمل للأمانة بتجميع الأدلة العملية والحصول على تعليقات من الممارسين بشأن الآثار السياسية، وهو بالتالي عمل يفيد الأونكتاد في بحوثه وتحليله السياسية في هذا المجال.

ويوفر برنامج عمل اتفاقات الاستثمار الدولية منتدى لبناء توافق الآراء في القضايا المتصلة بهذه الاتفاقات وبعدها الإنمائي. ويخدم البرنامج لجنة الاستثمارات في الأونكتاد واجتماعات الخبراء ذات الصلة التي تعقدها اللجنة ويتابع الاجتماعات المتصلة بالاتفاقات في منتديات أخرى ويوفر شبكة دولية تفاعلية في الإنترنت لمجتمع اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي عام ٢٠١٠، وفي إطار أنشطة بناء الثقة نظم الأونكتاد مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية أثناء محفل الاستثمار العالمي. واجتمع في هذا المؤتمر ٢٢٣ ممارساً من ممارسي اتفاقات الاستثمار الدولية من ٨٠ بلداً. واختتم أعماله بإطلاق المشروع التجريبي لكليات القانون في مجموعة الـ ١٥، ووضع بذلك الأساس لشبكة أكاديمية في مجال قانون اتفاقات الاستثمار الدولية. ولذلك أتاح المؤتمر فرصة فريدة لتعزيز البحوث والتحليل السياسية في برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية - وهو مثال آخر يوضح التآزر القائم بين الركائز الثلاث لأعمال الأونكتاد.

الجدول ٤

نفقات التعاون التقني، حسب الأقاليم والمجموعات، ٢٠٠٧-٢٠١٠

(بآلاف الدولارات)

	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
%					
١٠٠,٠	٣٩ ١٩٨	٣٨ ٧٨٩	٣٨ ٢٨٣	٣١ ٥٠١	المجموع
					حسب الإقليم:
١٩,٣	٧ ٥٥١	٧ ٣٤٩	٥ ٩٩٧	٦ ٢٤٩	أفريقيا
١٧,٦	٦ ٨٩٥	٧ ٩٥٩	٨ ٧٧٤	٦ ٧٤٨	آسيا والمحيط الهادئ
١٤,٩	٥ ٨٥١	٥ ٢٥٠	٤ ٤٨٠	٣ ٠٥٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٨	٦٩٠	٧٢٨	١ ٠٥٦	٧٠١	أوروبا
٤٦,٥	١٨ ٢١٢	١٧ ٥٠٤	١٧ ٩٧٦	١٤ ٧٤٧	بين الأقاليم
					حسب المجموعة
٧,٠	٢ ٧٣٧	٣ ٣٥٧	٤ ٥٥٢		بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
١,٠	٣٨٧	٣٢٣	٤٦١		قدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات
٢,٩	١ ١٤٠	١ ٣٢٨	١ ٤٧٢		قطاع تنمية السلع الأساسية والحد من الفقر
٣,١	١ ٢٣١	٨٧٥	٧٥٠		سياسة المنافسة وحماية المستهلكين
٢٠,٥	٩٨٣	٩٠١	٩٤٤		التجارة والبيئة والتنمية
١,٢	٤٧٠	٤١٦	٥٤٢		الاتجاهات والقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر
٥,٣	٢ ٠٩١	٢ ٤٥٤	٣ ١٤٣		سياسات الاستثمار
٢,٠	٧٨٥	١ ٧٠١	٥٩٠		تيسير الاستثمار
٤,٦	١ ٨١٦	٨٤٨	٤١٥		تطوير مشاريع الأعمال
١,٩	٧٥٣	٤٢٦	١٧٣		العولمة واستراتيجيات التنمية
١٢,١	٤ ٧٣٨	٥ ٠٢٥	٥ ٧١٤		تعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة الديون
٣٨,٤	١٥ ٠٥٨	١٤ ٦٧٥	١٣ ٤٧٣		النقل وتيسير التجارة
٠,٨	٣٢١	٤١١	٣٨٢		سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية
٦,٢	٢ ٤١٥	٢ ٥٣٠	٢ ٢٧١		أنشطة التدريب وبناء القدرات المقدمة من عدة شعب
٠,٩	٣٥٦	٢٦٥	٢٥٢		العلم والتكنولوجيا والابتكار
٢,٣	٨٩٢	٧١٠	١ ١٦٧		القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة والصغيرة
١,٧	٦٧٨	٣١٣	٣٣٦		تعزيز الدعم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق إطار العمل العام
٦,٠	٢ ٣٤٨	٢ ٢٣١	١ ٦٤٤		التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم
٣٤	١٣ ٢٧٧	١٦ ١٤٠	١٥ ٦٩٩	١٣ ٠٧٢	منها: أقل البلدان نمواً

٤١- واستمر طوال عام ٢٠١٠ ترشيد الأنشطة الجارية داخل كل مجموعة مواضيعية مع تجميع المشاريع تحت صناديق استثمارية مواضيعية. واتجهت الجهود إلى تقليل تفتت التعاون التقني للأونكتاد وبعثرة الصناديق الاستثمارية التشغيلية. ونجحت الأمانة في إغلاق ٣٩ مشروعاً في عام ٢٠١٠ إغلاقاً مالياً منها ١٧ مشروعاً إقليمياً وثلاثة مشاريع إقليمية^(١). ومع ذلك بدأ العمل في ٣٥ مشروعاً جديداً في عام ٢٠١٠ منها ١٠ مشاريع إقليمية وأقاليمية؛ أما الباقي فكان مشاريع قطرية. ومنذ البداية، وبسبب الطابع القطري الخاص، استبعدت العمليات القطرية المنفذة بموجب برامج دمفاس وأسيكودا من عمليات التجميع. وتنصب عملية التجميع فقط على الصناديق الاستثمارية الإقليمية والإقليمية الممولة من جهات مانحة ثنائية. ومن ناحية الأرقام، يمثل ذلك ما مجموعه ٨٢ مشروعاً إقليمياً و٢٢ مشروعاً إقليمياً بنفقات خلال ٢٠١٠. ولا تدخل في عملية التجميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحساب الإنمائي والمشاريع الممولة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق "الأمم المتحدة واحدة" نظراً لأنها تخضع لقواعد إدارية ومالية مختلفة عن القواعد التي تخضع لها مشاريع الصناديق الاستثمارية.

الإطار ٢		
بعض الأرقام الأساسية بشأن التعاون للأونكتاد		
(العدد)		
٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٤٨	٢٥٥	• المشاريع التي تنطوي على نفقات*
٢٠	٢٠	• المشاريع المتعددة المانحين التي يزيد عدد المانحين فيها عن خمسة
١٣	١١	• المشاريع الجديدة التي بدأ تنفيذها بميزانية تقل عن ٢٠٠.٠٠٠ دولار
٨٢	١٠١	• المشاريع والبرامج الإقليمية
٢٦	٢٧	• المشاريع والبرامج الإقليمية
١١٣	١٢٨	• المشاريع الخاصة ببلدان محددة
٥١	٥٦	• المشاريع الخاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً فقط
٣٧	٣٧	• مشاريع صناديق استثمارية جديدة بدأ تنفيذها
٤٠	٣٧	• المشاريع المغلقة مالياً
٨٢	٨٨	• البلدان التي قدمت مساهمات
٥٩	٦٥	• المشاريع الممولة ذاتياً
١٤	١٨	• المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦	١٠	• المشاريع الممولة من الجماعة الأوروبية فقط
٥١١	٤٥٨	• التقارير المالية المرسلة إلى المانحين**

(١) يُغلق المشروع مالياً عند استكمال جميع أنشطة المشروع المبرمجة ولا تبقى هناك أي التزامات معلقة (تعهدات) في حسابات المشروع.

٤٢ - واستمرت لجنة استعراض المشاريع^(٢) في أداء دورها المركزي باعتبارها آلية داخلية لكفالة التماسك والتعاون بين الشعب في القضايا المتصلة بالتعاون التقنية. وقد تمت الموافقة على اختصاصاتها داخلياً في عام ٢٠٠٨. وتجتمع اللجنة حسب اللزوم لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيع الأموال والموافقة على اقتراحات المشاريع. ويتواصل أعضاء جهات التنسيق بين الشعب في لجنة استعراض المشاريع ودائرة التعاون التقني على أساس شبه يومي.

٤٣- ويجري بصورة متكررة تحديث وثيقة المجموعات المواضيعية السبع عشرة، الموزعة كوثيقة عمل غير رسمية من وثائق الفرق العاملة، على يد الشعب المسؤولة عن المجموعات لتوضيح ولايات الأمانة والأنشطة الجارية والمقترحة استجابة للطلبات الواردة من المستفيدين. وتشمل الوثيقة اقتراحات بإدماج مشاريع أقاليمية وإقليمية في صناديق استثمارية متعددة المانحين ومتعددة السنوات. والهدف هو مواصلة تقليل عدد الصناديق الاستثمارية وتجميع

(٢) لجنة استعراض المشاريع آلية مشتركة بين الشعب لاتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات التعاون التقني وأنشطة جمع التبرعات التي يقوم بها الأونكتاد. وقد تمت الموافقة داخلياً على اختصاصات اللجنة في عام ٢٠٠٨. وأهداف ونطاق أعمال هذه اللجنة هي: تبادل المعلومات وتبليغها، وتحليل برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وتحسين الإجراءات وتبسيطها ودعم جهود حشد الموارد وضمان الانسجام العام وتعزيز دور الأونكتاد على المستوى القطري.

الأنشطة وتبسيط وتهذيب هيكل التعاون التقني للأونكتاد. ويتضمن الجدول ١٠ في الوثيقة TD/B/WP/232/Add.2 معلومات تتعلق بالمشاريع الجديدة والمغلقة في عام ٢٠١٠.

٤٤ - والأمانة ملتزمة بمواصلة جهودها من أجل تقليل التفتت وتعتمد على دعم حكومات الجهات المانحة في هذا الصدد. ولا يمكن أن يحدث الإغلاق أو التسديد أو نقل المبالغ المتبقية إلى أنشطة أخرى إلا بعد أن تتلقى الأمانة تصريحاً وتعليمات واضحة من المانحين. وبدون ذلك لا يمكن إحراز سوى قدر قليل من التقدم.

٤٥ - وإلحاقاً للفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥٠٤ (د-٧٥) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وبغرض تعيين احتياجات المستفيدين بطريقة شفافة وتوجيه المانحين في قراراتهم المتعلقة بتخصيص مساهماتهم، قامت الأمانة بتجميع قائمة إرشادية بالطلبات الرسمية الواردة في ٢٠١٠-٢٠١١ للحصول على مساعدة الأونكتاد، وتم تعميمها كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة.

٤٦ - واستجابة لطلب العام الماضي من مجلس التجارة والتنمية في الفقرة ١٢ من المقرر ٥٤٠ (د-٧٥)، تم تعزيز وظيفة بوابة المشاريع (www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects) لكي تظهر بصورة واضحة قائمة جميع شركاء التنمية الذين يقومون بتمويل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وتوفر البوابة المحسنة إمكانية الوصول إلكترونياً إلى معلومات شاملة عن جميع مشاريع المساعدة التقنية للأونكتاد وخاصة اختيار المعلومات حسب المشاريع والجهة المانحة والنطاق الجغرافي والمجموعة المواضيعية. وفي إطار جهود الأمانة المتواصلة لتحسين نشر أعمال المساعدة التقنية التي تقوم بها وكفالة توافر المعلومات ذات الصلة لجميع أصحاب المصلحة، تكفل الأمانة إدراج كل معلومات المساعدة التقنية في سياق تطوير الموقع الشبكي الجديد للأونكتاد.

٤٧ - وساهم الأونكتاد في "قاعدة بيانات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة العالمية" الجديدة لمنظمة التجارة العالمية^(٣) منذ إنشائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وهي قاعدة بيانات استحدثت لكي تكون بوابة تقاسم المعلومات بين الوكالات الشريكة في الأعمال المقبلة لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات. وقاعدة البيانات أداة تفاعلية تأخذ في الاعتبار المشاريع الوطنية والإقليمية، وكذلك الدورات التدريبية ذات الطابع العالمي. وهي قاعدة بيانات تتطلع إلى الأمام وتبدأ الفترة التي تغطيها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتشمل قاعدة البيانات محرك بحث يمكن من استخراج المعلومات عن طريق بارامترات مختلفة مثل البلد المستفيد أو حسب فئة من الفئات التجارية العشرين، إلخ.

(٣) <http://gtad.wto.org/>

باء - المساهمة في تحقيق الاتساق على صعيد المنظومة

٤٨ - في عام ٢٠١٠ واصل الأونكتاد تعزيز دوره في عملية إصلاح الأمم المتحدة، حيث امتثل تماماً لقرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية اتساقاً مع قرارات الأونكتاد الثاني عشر وقرارات مجلس التجارة والتنمية بعد ذلك. وتيسرت مشاركة الأونكتاد في عملية "توحيد الأداء" من خلال عدة مبادرات. وتشمل هذه المبادرات (أ) استمرار دور الأونكتاد منسقاً لمجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية^(٤)؛ (ب) مشاركة الأونكتاد النشطة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما بخصوص الدعوة إلى المساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة في سياق أطر عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية^(٥)، (ج) الدور القيادي للأونكتاد داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن كل المسائل المتعلقة بمشاركة الوكالات غير المقيمة في الخطط القطرية للأمم المتحدة.

٤٩ - ومجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية تشكل منذ إنشائها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإطلاقها رسمياً أثناء الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أداة ديناميكية لكفالة إدراج موضوعات التجارة والموضوعات المتصلة بها في عمليات المساعدة من الأمم المتحدة والمساهمة في الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وهي آلية ناجحة مشتركة بين الوكالات لصياغة برامج مشتركة في المشاريع التجريبية في إطار "أمم متحدة واحدة" وفي البلدان التي اعتمدت نهج الأداء الموحد.

(٤) مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية هي آلية مشتركة بين الوكالات تتألف من وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة وأسندت إليها ولايات وتمتع بخبرة في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وينسق الأونكتاد أعمال هذه المجموعة التي تضم حالياً اليونيدو والفاو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واللجان الإقليمية الخمس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. انظر الموقع: <http://www.unctad.org> / <http://www.unsystemceb.org>

(٥) تتضمن أطر عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية الاستجابة الجماعية والاستراتيجية للفريق القطري للأمم المتحدة من أجل المساهمة في صياغة وتنفيذ الأولويات ضمن الخطة الإنمائية الوطنية التي توضع من خلال نهج يشمل الجميع، وتغطي المجموعة الكاملة من الأنشطة التحليلية والتقيدية والتقنية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة وتشمل وكالات مقيمة وغير مقيمة وصناديق وبرامج.

١- الأونكتاد ومجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات يزيدان مشاركتيهما على الصعيد القطري

(أ) المشاركة في المشاريع التجريبية في إطار "أمم متحدة واحدة"

٥٠- كما ذكرنا أعلاه في القسم الأول - هاء، يشارك الأونكتاد ومجموعة الأمم المتحدة في المشاريع التجريبية في إطار "أمم متحدة واحدة". وعند إعداد هذا التقرير (حزيران/يونيه ٢٠١١) كانت المجموعة تقوم بتنفيذ و/أو تصميم مشاريع مشتركة^(٦) على النحو التالي:

(أ) في ألبانيا، تشارك المجموعة في صياغة مشروع مشترك جديد بموجب إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية في دورة تبدأ ٢٠١٢؛

(ب) في الرأس الأخضر، تقوم المجموعة بتنفيذ مشروع مشترك بشأن تخريج الرأس الأخضر وإدماجها في الاقتصاد العالمي. ويقود الأونكتاد البرنامج متعاوناً مع منظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو. وتشارك المجموعة في صياغة مشروع مشترك جديد بموجب دورة لإطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية تبدأ في ٢٠١٢؛

(ج) في موزامبيق، تقوم المجموعة بتنفيذ مشروع مشترك بشأن "بناء القدرات من أجل فعالية صياغة وإدارة السياسة التجارية" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية والأونكتاد واليونيدو). ويتم تنسيق الأنشطة مع عملية الإطار المتكامل المعزز. وتشارك المجموعة في صياغة مشروع مشترك جديد بموجب دورة لإطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية تبدأ في ٢٠١٢؛

(د) في باكستان، تأجل تقديم مساعدة المجموعة نظراً لأن أولويات البلد الحالية تركز على قضايا النزاع الدائر والقضايا الإنسانية؛

(هـ) في رواندا، تواصل المجموعة تنفيذ أنشطة (بدأت في ٢٠٠٨) بشأن المنافسة والاستثمار والسياسات الصناعية (الأونكتاد واليونيدو). وفي سياق استعراض منتصف الفترة لإطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية، تقوم المجموعة بتقديم مساعدة جديدة بشأن التكامل الإقليمي من خلال مشروع مشترك تقوم بتنفيذه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وتتم كفاءة تنسيق مع عملية الإطار المتكامل المعزز؛

(و) في جمهورية تنزانيا المتحدة، تشارك المجموعة في صياغة دورة جديدة لبرنامج مشترك بين إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية وإطار "أمم متحدة واحدة" تبدأ

(٦) سيعمم على الفرق العاملة أثناء اجتماعاتها جدول يتضمن معلومات مُحدثة عن العمليات القطرية التي تنفذها مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية.

في ٢٠١١. وتندرج المساعدة المقترحة بالتنسيق مع الإطار المتكامل المعزز تحت النتيجة ١ من إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية ٢٠١١-٢٠١٥ "النمو الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية" بتدخل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية؛

(ز) في فييت نام، تشارك المجموعة في مشروع مشترك في إطار "أمم متحدة واحدة" بعنوان "الإنتاج الأخضر والتجارة لزيادة الدخل وفرص العمل لفقرى الريف" بدعم من صندوق تمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وتشارك في البرنامج منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية والأونكتاد واليونيدو؛

(ح) في أوروغواي، تشارك المجموعة في مشروع مشترك يجري تنفيذه في إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية ٢٠١١-٢٠١٥ بعنوان "التنمية المستدامة من خلال التكامل في النظام التجاري العالمي وتنويع الإنتاج وزيادة الاستثمار". ويتألف تداخل المجموعة من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥١- وتؤدي المجموعة أيضاً دوراً هاماً في كفالة الترابط والتنسيق بين الإطار المتكامل المعزز لصالح أقل البلدان نمواً وبرامج "أمم متحدة واحدة".

(ب) المشاركة في إعداد بلدان "توحيد الأداء" في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها

٥٢- بالإضافة إلى المشاريع التجريبية لنهج "أمم متحدة واحدة" لا يزال يزداد عدد البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ٢٠٠٩ للأفرقة القطرية للأمم المتحدة في إعداد تقييمات قطرية مشتركة. ويطلب كثير من منسقي الأمم المتحدة المقيمين من المجموعة أن تقدم المساعدة لمعالجة الأولويات الحكومية في المسائل ذات الصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية على الصعيد القطري.

٥٣- وبدأت المجموعة تصميم وتنفيذ مشاريع مشتركة بدرجات مختلفة من الشدة وتشكيلات مختلفة في الاقتصادات (اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٠) مثل ما يلي:

(أ) أفريقيا: جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وليسوتو ومالي ومدغشقر؛

(ب) الاقتصادات العربية: الأراضي الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛

(د) أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان وأوكرانيا وبيلاروس وجورجيا وصربيا؛

(هـ) أمريكا اللاتينية والكاريبي: إكوادور وبنما وهايتي.

(ج) الإطار المتكامل المعزز

٥٤ - عند التعامل مع البلدان المشاركة في الإطار المتكامل المعزز، تكون الأنشطة المدرجة في البرامج المشتركة متلائمة مع الأنشطة المقترحة في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري. ويطبق ذلك في المشاريع التجريبية للأمم المتحدة في إطار "توحيد الأداء" في الرأس الأخضر وموزامبيق ورواندا، وكذلك في أقل البلدان نمواً الأخرى مثل بوتان وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وهايتي.

٥٥ - وفيما يتعلق بالجوانب التمويلية، فسوف يتم استكمال الموارد التي قد تتوفر من الفئة ١ والفئة ٢ من البرنامج المتكامل المعزز بموارد من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. ونظراً لأن أموال الإطار المتكامل المعزز لم يبدأ العمل بها في عام ٢٠١٠ في حالة موزامبيق والرأس الأخضر ورواندا فقد تم تمويل الأنشطة المقترحة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

الإطار ٣

مشاركة الأونكتاد ومجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية* في عملية "الأداء الموحد"

حالة هايتي

استناداً إلى الأولويات التي حددتها هايتي قام الأونكتاد في عام ٢٠١٠ بتنسيق إعداد ورقة مفاهيم تشمل برنامج مساعدة للانتعاش الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية أعدتها ثلاث وكالات من المجموعة - هي مركز التجارة الدولية والأونكتاد واليونيدو. وتشمل حافظة الاقتراحات المشتركة بين الوكالات، ومجموعه بمبلغ يصل مجموعه إلى ٨ ٤٨٠ ٩٠٠ دولار على ثلاث سنوات، المجالات التالية: (أ) الدين الخارجي؛ (ب) تعزيز قدرة التصدير في قطاع البن؛ (ج) جذب الاستثمارات الأجنبية في منطقة الحدود؛ (د) القواعد التنظيمية الإلكترونية؛ (هـ) المعايير الصناعية. وسوف تنسق المقترحات تنسيقاً كاملاً مع عملية البرنامج المتكامل المعزز المقبلة.

وبعد مشاورات مع حكومة هايتي في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تم تنقيح المشروع المشترك ووضع في صيغته النهائية وتقديمه إلى صندوق الإنعاش لهايتي، وهي الجهة الوحيدة التي يمكن تقديم برامج الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إليها. وتشمل الخطوة التالية (أ) الاتصال بالسلطات الجديدة في هايتي بغرض إقرار حافظة المقترحات، و(ب) توفر جزء على الأقل من الموارد المطلوبة قبل تقديم الحافظة إلى صندوق

الإنعاش لهاي. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بجذها للاستثمارات الأجنبية في المنطقة الحدودية، لا تزال المشاورات تجري مع سلطات الجمهورية الدومينيكية.

حالة ليسوتو

تقوم المجموعة بتنسيق المساعدة التي يقدمها أعضاء المجموعة في ليسوتو. وفي عام ٢٠١٠ شارك الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية في المشروع المشترك للنمو الاقتصادي في ليسوتو الذي يهدف إلى بذل جهد متضافر لتعزيز الأعمال التجارية القائمة، وخاصة من المستوى الصغير والمتوسط، وكذلك توفير التدريب على المهارات لأصحاب المشاريع في المناطق الأربع المستهدفة. ويجري تمويل هذا المشروع المشترك من خلال صندوق "أمم متحدة واحدة" في ليسوتو. وينتظر الحصول على أموال إضافية في عام ٢٠١١.

ومن المتوقع بالإضافة إلى ذلك أن تتوفر أموال من خلال آلية البرنامج المتكامل المعزز من أجل تمويل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأغراض التنمية الاقتصادية. ومرة أخرى ستواصل المجموعة أداء دور هام في هذا السياق.

وأخيراً تجدر ملاحظة أن ثلاث وكالات من المجموعة (مركز التجارة الدولية والأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) ستشارك في حلقة تدريبية تجريبية بقيادة الأونكتاد في موضوع "إدماج البعد التجاري في إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية" وستعقد في ماسيرو، ليسوتو، في أيار/مايو ٢٠١١. ومن المقرر تنظيم حلقات تدريبية مشابهة بطابع وطني أو إقليمي في عدد من البلدان الأخرى في المستقبل.

* للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المجموعة يرجى زيارة الموقع:

<http://www.unctad.org/Templates/StartPage.asp?intItemID=4793&lang=1>

٢- تنظيم ومشاركة المجموعة على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٥٦- النشاط القطري: نظم الأونكتاد دورة خاصة في جنيف مكرسة لتقديم المعونة من أجل التجارة في بيلاروس في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وذلك بهدف زيادة الوعي بدور نهج الأداء الموحد ودور المجموعة في تقديم المعونة من أجل التجارة. وشارك في هذا النشاط وزير الاقتصاد ونائب وزير الشؤون الخارجية والمنسق المقيم للأمم المتحدة في بيلاروس.

٣- دعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في القضايا التشغيلية المتصلة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية

٥٧- نظمت المجموعة أو شاركت في خمسة أنشطة تعلم للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمستشارين الاقتصاديين لغرض تسهيل إدراك قضايا التجارة والقدرة الإنتاجية في إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية:

- (أ) شاركت أربع وكالات من المجموعة، وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو والأونكتاد، في اجتماع نُظم في جنيف يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛
- (ب) نُظمت دورة خاصة للمجموعة حضرها ٢٠ منسقاً مقيماً جديداً للأمم المتحدة في جنيف يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ في سياق برنامج توجيهي من إعداد مكتب تنسيق عمليات التنمية.

رابعاً - الاستنتاجات

- ٥٨- في ٢٠١٠ واصلت الأمانة تناول القضايا المتصلة بالتعاون التقني على الصعيدين الداخلي والخارجي تدفعها روح الإصلاح على صعيد منظومة الأمم المتحدة:
- (أ) استمرت إجراءات المتابعة المتخذة استجابة لاتفاق أكرام ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن هيكل وتشغيل التعاون التقني للأونكتاد. واستمرت الجهود المبذولة لتجميع الأنشطة تحت مجموعات مواضيعية وكذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الاتساق والشفافية وتعزيز الإدارة الداخلية. والهدف الشامل هو زيادة أثر واستدامة أنشطة المشاريع. واستمر تنفيذ الأنشطة والحفاظ على سرعتها بغرض الاستجابة لتزايد عدد طلبات المستفيدين في جميع المجالات المتصلة بولاية الأونكتاد.
- (ب) كانت الأنشطة على صعيد الأمم المتحدة تجري أساساً من خلال مجموعة الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، التي استمر الأونكتاد يقود أعمالها. وطوال عام ٢٠١٠ قامت المجموعة بتعزيز دورها كواحدة من أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات الدينامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتمكنت المجموعة التي تتألف من ١٦ عضواً من المشاركة بنشاط في المراحل التحضيرية لعدد من أطر الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية على الصعيد القطري وصياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة داخل إطار "الأداء الموحد".
- ٥٩- وفي صدد عملية تجميع المشاريع والصناديق الاستثمارية المواضيعية، أكد عدد متزايد من الجهات المانحة دعمها لتجميع المشاريع في صناديق استثمارية مواضيعية متعددة السنوات ومتعددة المانحين. وسوف يؤدي استمرار المشاركة النشطة للجهات المانحة في هذه العملية، وخاصة في صدد المتطلبات الإدارية المعقدة المرتبطة بإغلاق الصناديق الاستثمارية ونقل الأموال غير المستخدمة، إلى تسهيل وتعجيل العملية التي لا تزال عملية بطيئة.
- ٦٠- وتستجيب أنشطة الأونكتاد في التعاون التقني للاحتياجات المتباينة للبلدان والمناطق المستفيدة، وفقاً لأولوياتها الإنمائية الوطنية. ولا يوجد نهج يقوم على أساس "مقاس واحد للجميع" في التعامل مع احتياجات ومتطلبات المستفيدين. وتهدف الخدمات المقدمة إلى تعزيز

القدرة البشرية والمؤسسية للبلدان النامية في إدارة اقتصاداتها من ناحية اتصالها بالتجارة والتنمية. وينبغي تقييم الدور الذي يؤديه التعاون التقني للأونكتاد في معالجة ودعم الحوكمة الاقتصادية الوطنية على أساس مساهمة هذا التعاون في توفير: (أ) المشورة في مجال السياسات والمساعدة في كل ميادين عمله؛ (ب) البرامج والمشاريع لإنشاء و/أو تحديث المؤسسات الداعمة لإنشاء بيئة تمكينية للتنمية الاقتصادية؛ (ج) البرامج التدريبية الجارية في سياق تنفيذ مشاريع تنمية القدرات لإدارة المؤسسات التي أنشئت لتنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين.

٦١- وإذا تحولنا إلى الصعيد الخارجي فسوف نجد أن عدداً متزايداً من البلدان أخذ يعتمد نهج توحيد الأداء. ويمثل ذلك تحدياً كبيراً لا يقتصر على الوكالات الأعضاء الـ ١٥ في المجموعة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية وحسب ولكنه يمثل تحدياً أيضاً للمانحين والمستفيدين. إذ يتعين على جميع الأطراف المشاركة في المساعدة المتصلة بالتجارة أن تكفل مزيداً من الاتساق والتنسيق فيما بينها. ويجب على الوكالات ألا تقف عند حد تنسيق مشاركتها في المشاريع التجريبية للأمم المتحدة في إطار الأداء الموحد وفي البلدان المشاركة في عملية جديدة لإطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية، ولكن أيضاً تنسيق مشاركتها داخل إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغرض صياغة قواعد وآليات موحدة جديدة للأمم المتحدة من أجل عمليات التنمية. ويجب أن يكفل المستفيدون التعبير الكامل عن أولوياتهم الوطنية في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية التي توضع وتنفذ في بلدانهم للسماح للمجموعة بالاستجابة بفعالية لاحتياجاتهم. وأخيراً يقدم المانحون، من خلال مساهماتهم في آليات المجموعات المواضيعية المتعددة السنوات والمتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيد القطري للأونكتاد والوكالات الأخرى المرونة والقدرة على اقتراح أنشطة مع وجود أموال مناظرة وبالتالي المشاركة الكاملة في جهود البرمجة المشتركة في هذا السياق. ولذلك يدعى المانحون إلى تقديم موارد كافية لآليات التمويل المذكورة أعلاه بغرض كفالة التنفيذ السلس والمتناسك لإصلاح العمليات الإنمائية للأمم المتحدة.